

الجدور

صحيفة فصلية تصدر عن المركز العربي للتطوير الزراعي

كانون الأول 2012

خلال مؤتمر نظمه المركز العربي للتطوير الزراعي بغزة

الدعوة إلى سن تشريعات تضمن تأسيس صندوق لتعويض المزارعين عن الكوارث الطبيعية



تغطية خليل الشيخ
أوصى مختصون بسرعة تشكيل صندوق لتعويض المزارعين عن الكوارث الطبيعية. وأكدوا أن تأسيس مثل هذا الصندوق لا يأتي إلا عبر سن تشريعات قانونية تضمن تعويض المزارعين عن الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات، الجفاف، أو الآفات الزراعية. وطالبوا بتشكيل لجنة عليا من المؤسسات ذات العلاقة والمجلس التشريعي والوزارات المختصة تعمل على طرح مسودة قانون بهذا الخصوص، أو معالجة مسودات سابقة وصولاً إلى إقرار قانون يكفل تأسيس صندوق تعويض المزارعين.

التفاصيل صفحة 8

خلال مؤتمر بعنوان "حماية المزارعين والأراضي بعد رفع الحظر"

مختصون يطالبون بتنشيط الاستثمار وتنفيذ مشاريع تنمية في المناطق الحدودية

تغطية خليل الشيخ
أوصى مختصون بضرورة استثمار الإنجاز الذي تحقق مؤخراً بالسماح للمزارعين بالدخول إلى الأراضي الحدودية عبر تنفيذ مشاريع زراعية وصناعية وإسكانية لتثبيت التواجد الفلسطيني. وأكدوا أهمية تطبيق قاعدتين متوازيتين للتمسك بهذه المناطق بعد أن رفعت سلطات الاحتلال سيطرتها عليها عقب اتفاق التهدئة، مشيرين إلى ضرورة استمرار الجهود الإعلامية والتوثيق للانتهاكات الإسرائيلية وفضحها في المحافل الدولية، كذلك تطبيق خطة شاملة للتنمية والاستثمار.

التفاصيل صفحة 9



المتحدثون في المؤتمر



لماذا حملة المقاطعة؟؟

ببلم / محسن أبو رمضان

صفحة 3



استمرت عدة أيام وهدفت إلى حرث الأرض وغرسها ببذور القمح

صفحة 5



المركز العربي يبحث تأسيس نقابة للمزارعين

صفحة 10



الجدور تجاور منسق المشاريع في برنامج المساعدات الشعبية النرويجية NPA

صفحة 6-7

حديث الجذور

العمل الجماعي المنظم طريق رئيسي لضمان حقوق المزارعين

هذا هو العدد الثالث من صحيفة الجذور بانتهاء مشروع "نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين". استمر المشروع الذي نظمه المركز العربي للتطوير الزراعي لمدة 9 أشهر وتكون من العديد من المحاور التي تشكل الأرضية لانطلاق الشبكة الرامية للدفاع عن حقوق المزارعين.

وقد ابتدأ المشروع بتدريب 60 مزارع ومزارعة من مختلف محافظات قطاع غزة، بموضوعات مختلفة أبرزها حقوق الإنسان والتنمية، الجندر، العمل الاجتماعي والطوعي، حملات الضغط والتأثير. نظم المتدربون عشر ورشات عمل تناولت موضوعات تهم وتخص المزارعين مثل أزمة المياه، الزحف العمراني وأثره على الزراعة، التصدير والمنطقة العازلة، وقد قام المزارعون المتدربون بتنظيم حملات ضغط ومناصرة منها: حملة قطف الزيتون وذلك بالتعاون مع كل من نقابة المزارعين بالضفة الغربية والمبادرة المحلية في قطاع غزة، وشبكة المنظمات الأهلية. هدفت حملة قطف الزيتون إلى جانب إسناد المزارعين والتضامن معهم إلى إحياء فكرة العمل الطوعي عبر مشاركة عشرات الشبان والشابات في الحملة بالإضافة لتفعيل المقاومة الشعبية سواء في مواجهة المنطقة العازلة على الحدود الشرقية والشمالية من القطاع أو في مواجهة جدار الفصل العنصري وتحديات قطعان المستوطنين في الضفة الغربية.

أما الحملة الثانية كانت بعنوان "صندوق من حقي" حيث يتعرض المزارعون للعديد من الكوارث كالأفات الحشرية أو البرودة أو الفيضان.... إلخ. الأمر الذي يتطلب توفير صندوق للتدخل بالظروف الطارئة لحماية المزارعين وتوفير شبكة أمان اجتماعي لهم.

هدف المشروع الذي يسعى المركز لاستكمال بالتعاون والشراكة مع برنامج المساعدات الشعبية النرويجية إلى إعادة صياغة المعادلة لتصبح التنمية مبنية على الحقوق الجماعية عبر إقرار تشريعات وقوانين وصناديق وموازنات عادلة ومنصفة لصالح حقوق المزارعين.

مرة أخرى ومن خلال هذا العدد من صحيفة الجذور نجدد التأكيد على أن الطريق لتحقيق التنمية المبنية على الحقوق تكمن في القدرة على تشكيل حركة اجتماعية وإطار حقوقي للمزارعين يستطيع أن يضع الخطط ويحدد الرؤية اللازمة لتحقيق المصالح الجماعية للمزارعين.

رئيس التحرير

في هذا العدد

رؤى قانونية بعد القرار الأممي صفحة 4
المركز العربي يوزع ١٥٠ خزان مياه صفحة 5

قراءنا الأعزاء

الجذور تفتح صفحاتها للجمهور على أوسع نطاق وتعد بالرد على استفسارات القراء كما ويمكنكم المشاركة في آرائكم وكتاباتكم

ويمكنكم الاتصال بـ "الجذور" من خلال هيئة التحرير في غزة على العناوين التالية

Tel : 08 - 2828106
Fax : 08 - 2847745
E-mail : acadgaza@p-i-s.com



رئيس التحرير
محسن أبو رمضان

هيئة التحرير
خليل الشيخ
عبير أبو شاويش

التصميم والإخراج

ony For Advertising
أونيكس للإعلان

النراء والأفكار المنشورة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الجريدة

الجذور.. صحيفة فصلية
تصدر عن المركز العربي للتطوير الزراعي
مشروع نحو شبكة محلية من أجل دعم حقوق المزارعين
بتحويل من المساعدات الشعبية النرويجية

المكتب الرئيسي / رام الله
Tel : 02 - 2989352
Fax : 02 - 2989350
E-mail : acad@palnet.com

غزة
Tel : 08 - 2828106
Fax : 08 - 2847745
E-mail : acadgaza@p-i-s.com

لماذا حملة المقاطعة؟؟؟

بقلم / محسن أبو رمضان



وبمشراكة منظمات إسرائيلية وبعض المنظمات الفلسطينية، حيث تم إفساح عقد هذا المؤتمر بفعل النشاط الجماهيري والإعلامي لمجموعات نشطة وفاعلة من الشباب المؤمنين بنهج وخيار المقاطعة وفي جانب موقف المنظمات الأهلية الأصلية ومنها شبكة المنظمات الأهلية والتي نددت بعقد هذا المؤتمر.

ستتناهى بالتأكيد فرص توسيع حملة المقاطعة بعد الاعتراف بدولة فلسطينية بصفة مراقب للأمم المتحدة، حيث سيعطى هذا الاعتراف الفرصة للدولة الفلسطينية للانضمام إلى ميثاق روما ومحكمة الجنايات الدولية وكذلك إلى الاتفاقات التعاقدية الخاصة بحقوق الإنسان مثل وثيقة جنيف الرابعة وغيرها في العديد من المنظمات الدولية.

وستشكل هذه الخطوات فرصة كبيرة باتجاه تصعيد حملة المقاطعة وملاحقة قادة الاحتلال أمام المحاكم الدولية وكذلك العمل على عزل إسرائيل عبر إسقاط عضويتها بالمحافل والمنظمات الدولية بوصفها دولة احتلال عسكري واستيطاني وعنصري. من المهم التكامل بين هذا الشكل وغيره من الأشكال مثل المقاومة الشعبية وتصعيد حملة التضامن الشعبي الدولي والنشاط القانوني الرامي إلى ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيلية أمام المحاكم الدولية حتى نستطيع في إطار تكامل تلك الأشكال العمل على الضغط على الاحتلال ليصبح خاسراً ويُجبر على الرحيل.

هناك تنامي واسع في حملة المقاطعة بالعالم، حيث تبني هذا النداء العديد من النقابات العمالية والجامعات والمؤسسات الأهلية والحقوقية والفرق الرياضية والفنية بالعالم وقد قاموا بتطبيق آليات من المقاطعة في مواجهة الاحتلال.

ف عشرات الاتحادات والمؤسسات والنقابات في بريطانيا والولايات المتحدة وكندا وأستراليا وبريطانيا وإيطاليا وفرنسا وألمانيا وبلجيكا وغيرها تتبنى هذا النداء وترفض التعاطي مع أية دعوات صادرة عن مؤسسات الاحتلال الإسرائيلي.

أمام قيام دولة الاحتلال بالانتهاكات المنهجية المستمرة لحقوق الإنسان الفلسطيني عبر تصعيد النشاط الاستيطاني وتهويد القدس وإقامة نظام من التمييز العنصري وبناء جدار الضم والتوسع، وحصار غزة والهجوم المسلح على المدنيين فيها، خلال مرتين متتاليتين لا تفصل بينهما سوى سنوات قليلة، فأقل ما يمكن القيام به من قبل المجتمع الدولي تأكيداً لمفاهيمه الأخلاقية التي يتبناها والتي تستند إلى مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير المصير هو العمل على مقاطعة إسرائيل وعزلها عن الأسرة الدولية.

لقد استطاعت حملة المقاطعة BDS وأثناء العدوان العسكري الأخير على قطاع غزة أن تحصل على توقيع 131 شخصية عالمية من موقفة منهم من حملة جائزة نوبل للسلام، على بيان يطالب بالمقاطعة العسكرية لإسرائيل لأنها تستخدم الأسلحة لقتل أطفال ونساء وشيوخ من أبناء قطاع غزة، مثلما حدث مؤخراً من خلال استهداف عائلة الدلو علماً بأن أكثر من ثلثي الشهداء الجرحى كانوا من المدنيين، حيث يُعتبر مواطني الضفة والقطاع والقدس مدنيين تنطبق عليهم وثيقة جنيف الرابعة. إن تصعيد حملة المقاطعة تفترض من نشطاء المجتمع المدني العمل على مقاومة كافة أشكال التطبيع وآخرها مؤتمر أريحا الذي عقد تحت شعار "منظمات غير حكومية من أجل السلام"

ساحور إبان الانتفاضة الكبرى 86-93.

لا يمكن إجبار الاحتلال الإسرائيلي على التفكير الجاد بالترجع عن مخططاته وسياساته بدون أن يدفع ثمن احتلاله ويقنع أنه أصبح خاسراً ومكلفاً، ولعل دعوة جماهير شعبنا بكافة قطاعاته الشبابية والنسوية وفئاته الاجتماعية المختلفة كالعمال، المزارعين، والطلبة، وغيرهم من الفئات لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية بالأراضي المحتلة سيعمل على خلق الخسارة لاقتصاد الاحتلال الذي يحقق عوائد سنوية جراء تصديره لمنتجاته إلى سوقي الضفة والقطاع حوالي 3 مليار \$ سنوياً بالمقابل فإن هذه المقاطعة ستعمل على دعم وتطوير المنتج المحلي ليصبح بحالة جيدة ووفق المقاييس العالمية للجودة، وسيشجع الاقتصاد الوطني الذي من المهم أن يعمل على تعزيز مقومات الصمود لشعبنا. لعل واحدة من أهم العناصر التي تعمل على إنجاح حملة المقاطعة تكمن في مدى تجاوب المنظمات التضامنية الشعبية الدولية مع تلك الحملة، وفي الواقع فإن درجة التجاذب والتفاعل عالية جداً وتظهر مدى واسع من الاستجابة من قبل تلك المنظمات الشعبية بالعالم والتي تتبنى نداء المقاطعة وتعمل على بذل الجهد للضغط على حكومات بلدانها للشروع في مقاطعة الاحتلال وفرض عقوبات عليه وسحب الاستثمارات منه. وفي الوقت الذي تستلهم الحملة قوتها من التراث الكفاحي الوطني والجماهيري الفلسطيني فإنها تستلهمها أيضاً من تجربة الحركة الوطنية في جنوب إفريقيا، حيث ساهمت حملة المقاطعة التي انطلقت عام 1958 في مواجهة نظام العنصري في إسقاط هذا النظام وتحقيق دولة المواطنين المتساويين الأحرار لجنوب إفريقيا عام 1993، كما استندت الثورة الهندية في نضالها السلمي إلى أساليب من مقاطعة المنتجات البريطانية في الأسواق الهندية مما كان له بالغ الأثر في تحرير الهند وحصولها على الاستقلال الوطني.

دشنت قوى وفعاليات منظمات المجتمع المدني عبر إعلان النداء الأول في العام 2005 حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS) وقد وقع على نداء المقاطعة الأول جميع القوى السياسية ومجموعة واسعة من منظمات العمل الأهلي العاملة بالمجالات التنموية والحقوقية المختلفة. شكل النداء تحولاً في مجرى النضال الفلسطيني لأنه يستند إلى القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان ويستند لحقوق شعبنا الثابتة غير القابلة للتصرف مثل "حق العودة"، تقرير المصير، ومناهضة التمييز العنصري والاحتلال والإستيطان" وبالتالي فقد عبر نداء المقاطعة عن القاسم المشترك لجميع الفعاليات الوطنية والأهلية والحقوقية والتنموية والأكاديمية في مقاومة الاحتلال بطابعه الكولونيالي والتوسيعي والاستيطاني وكذلك مناهضة سياسة التمييز العنصري، كما شكل النداء قاسماً مشتركاً على المستوى السياسي فتلك الأرضية من النداء تجمع من مؤمن بحل الدولتين عبر إقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 67، ومن هو مؤمن بحل الدولة الواحدة القائمة على أساس المواطنة المتساوية والمتكافئة بين السكان بغض النظر عن الدين، الجنس، العرق، اللغة، الأصل الاجتماعي. ومن هنا فقد جاء النداء كتعبير عن الإجماع الوطني الفلسطيني وكوسيلة لمقاومة الاحتلال عبر تكثيف وحشد الموقف الدولي باتجاه تطبيق آليات من المقاطعة والعزل والحصار.

أنت الحملة الفلسطينية بالاستناد إلى التراث الوطني الفلسطيني في مقاومة الاحتلال أبرزها حالات العصيان المدني التي جرت عبر ثورة 36 - 39 إلى جانب الإضرابات التجارية المتتالية ضد الاحتلال ومشاريعه وسياساته وأبرزها الحكم الذاتي والإدارة المدنية، وكان أحد أبرز حالات المقاطعة نموذج العصيان المدني الذي طبقت بلده بيت

رؤى قانونية بعد القرار الأممي بشأن الدولة الفلسطينية المؤقتة وعلاقته بمستقبل المناطق الحدودية والبحر

عبد العاطي: يجب استخدام الآليات التعاقدية وغير التعاقدية لاستعادة الحقوق الفلسطينية في الأرض والبحر
يونس: هناك فرصة لمعاقبة إسرائيل على جرائمها بحق المدنيين إذا توفرت الإرادة السياسية الفلسطينية لذلك
المدهون: التغييرات الميدانية والسياسية يجب أن ترافقها تغييرات في إستراتيجية العمل السياسي الفلسطيني



عصام يونس

ورأى أن ذلك ينطبق على حقوق الفلسطينيين الثابتة في الأراضي الفلسطينية سواء كانت تلك الأراضي الحدودية التي عزلتها إسرائيل لفترة طويلة من الوقت، وما تزال، أو السيطرة على مياه البحر وفق النصوص الدولية ذات الصلة، ولذا أصبح من المقدر استخدام فلسطين هذه الصفة الجديدة في تفعيل آليات المحاسبة الدولية لدولة الاحتلال. وأوضح: في مقابل الترتيبات الجديدة يجب أن تتوفر لدى الفلسطينيين إرادة سياسية للتقدم نحو ذلك، لملاحقة إسرائيل على عدوانها وسيطرتها غير القانونية، سواء فيما يتعلق بالمناطق الحدودية وهي جزء مهم من ملفات جرائم إسرائيل شأنها شأن الكثير من الملفات المتعلقة بممارسات إسرائيل أو استمرار المنع من الوصول إلى الحقوق المائية في البحر، بالإضافة لحالة الحصار المفروضة على قطاع غزة والتي تعد منافية تماماً لبنود واتفاقيات الأمم المتحدة. وقال يونس: أن الصفة الجديدة لفلسطين في الأمم المتحدة لا تنهي الاحتلال عن الأراضي الفلسطينية فمشكلات الاستيطان ومصادرة الأراضي وتهويد القدس على ما هي دون أي تقدم فيها نحو الحقوق الفلسطينية، لكن هذه الصفة يجب أن تُغير من نظرة العالم للاحتلال إذا ارتبط ذلك بالإرادة السياسية لدى القيادة الفلسطينية. وشدد على ضرورة توظيف القرار الأممي

التتمة صفحة 10



صلاح عبد العاطي

صلاحيات مجلس الأمن من أجل أن تقوم بواجباتها. وأكد أن ذلك يحتاج إلى حركة نضال وكفاح سياسي ودبلوماسي فلسطيني وهي عملية ليست سهلة والمطلوب فلسطينياً وضع إستراتيجية وإعادة ترتيب البيت الداخلي لضمان تجسيد الدولة وإلزام المجتمع الدولي بالقيام بواجباته بشكل غير مرتبط بميزان القوى العالمي وبالتالي ستكون هذه بمثابة دخول في أشكال سياسي وقانوني، لفرض المزيد من الحقائق من طرف الفلسطينيين لضمان تحقيق التزام دولة الاحتلال بقواعد حقوق الإنسان وفتح جبهة محاسبة بما يجري من نظام "الأبرتهيد" على غرار ما حدث في جنوب إفريقيا باعتبار أن إسرائيل دولة تخرق قوانين وأعراف الأمم المتحدة ورسالة لخلق ديناميكيات من الحركة وتفعيل جاد للعمل السياسي والدبلوماسي لانتزاع الحقوق. من جانبه قال مدير مركز الميزان لحقوق الإنسان عصام يونس: إن الصفة الجديدة التي حصلت عليها منظمة التحرير لا يترتب عليها شيء سوى إنها سمحت بفضاء قانوني ودبلوماسي جديد للفلسطينيين، مشيراً إلى أهمية هذا الفضاء نظراً لاستطاعة منظمة التحرير الانضمام للمنظمات الدولية والتقدم بطلب التحقيق في الجرائم التي تمارسها إسرائيل. وأضاف: يسمح لهذا الصفة القانونية الجديدة لفلسطين بالتقدم إلى جمعية الأمم المتحدة والمشاركة في اجتماعاتها دون وساطة من أي دولة.

بحرها حتى مسافة 30 ميل بحري، مشيراً إلى أن استمرار إسرائيل بحرمان الشعب الفلسطيني من الوصول إلى حقوقه وفق هذا القانون الدولي يُعد عدوان وانتهاك صارخ لقرارات الأمم المتحدة. وقال عبد العاطي: إن الجمعية العامة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية المنبثقة عنها يجب أن تمارس واجباتها الأخلاقية والإنسانية نحو اتخاذ آليات لعزل إسرائيل وإجبارها على الامتثال للقرارات الدولية وذلك ينطبق على المناطق الحدودية المحاذية مع دولة الاحتلال باعتبار أن فلسطين حازت على لقب دولة مؤقتة ضمن حدود العام 1967 التي اعترف فيها المجتمع الدولي، حيث أن من حق فلسطين الاستفادة من مناطقها الحدودية بما في ذلك البحر. وأضاف: من حق فلسطين الانضمام لآليات الأمم المتحدة والانضمام لاتفاقيات البحار ومطالبة الأمم المتحدة بوقف الاعتداءات الإسرائيلية على أراضي وبحر دولة فلسطين ولوقف الانتهاكات الإسرائيلية بحق المدنيين. وتابع: ما تمارسه إسرائيل يعتبر قرصنة وجرائم حرب وعدوان منظم لذا يجب الذهاب بكل هذه الملفات للمحاكم والمحافل الدولية الحقوقية بما في ذلك محكمة العدل الدولية من أجل الحصول على مصوغات قانونية ودولية تفر بالصفة غير القانونية التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي ومطالبة العالم برفض وإدانة هذه الممارسات التي تقوم بها إسرائيل بحق دولة فلسطين. وقال: الأهم من ذلك هو حث الأمم المتحدة على تعريف النزاع الدائر بين العرب وإسرائيل على أنه شكل من أشكال التهديد للسلام الدولي والهدف من ذلك اتخاذ تدابير تدين إسرائيل أمام المجتمع العالمي، ومطالبة العالم بمقاطعة إسرائيل وعزلها ومحاسبتها عبر استخدام هذه الآليات ويمكن فيما بعد الطلب من الجمعية العامة أن تأخذ

كتب خليل الشيخ

أثار حصول فلسطين على دولة مؤقتة في الجمعية العامة للأمم المتحدة تغييرات دبلوماسية وسياسية لدى المجتمع الدولي والواقع السياسي الفلسطيني، فالحصول على دولة غير عضو لا ينهي الاحتلال لكنه يوفر الفرصة لمحاسبة إسرائيل على جرائمها بحق الفلسطينيين والأراضي والممتلكات.

أعقب القرار عدة تحليلات قانونية من قبل بعض المختصين القانونيين والحقوقيين فأعدت الجدور التقرير التالي: يقول صلاح عبد العاطي المحامي والناشط القانوني أن حصول فلسطين على دولة يستوجب تطبيق أحكام واتفاقية جنيف الرابعة حول كل ما تقوم به إسرائيل من انتهاكات، مشيراً إلى أن استمرار السيطرة الإسرائيلية على أراضي الدولة الفلسطينية لا يسقط السيادة عنها، وبالتالي تستطيع الدولة الفلسطينية استخدام آليات الأمم المتحدة التعاقدية وغير التعاقدية (أجسام ومنظمات) تقديم مرتكبي الجرائم وما تمارسه إسرائيل من جرائم حرب إلى المحاكم الدولية، والاستفادة من هذه الآليات في إدانة إسرائيل ومحاسبتها. وأضاف: المشكلة تكمن في مجلس الأمن وهو المناط به إنفاذ قرارات الأمم المتحدة بالقوة، وأن استخدام القوة لإجبار إسرائيل على الالتزام بقرارات الأمم المتحدة وملاحقة مرتكبي جرائمها بحق الفلسطينيين مرتبط بالإدارة الأمريكية كونها المهيم على مجلس الأمن والتي تنحاز بشكل مؤسف للاحتلال ودائماً تغطيها بقرار "الفيتو" ولقطع الطريق على المجتمع الدولي لمحاسبتها وردعها وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأوضح أن القرار الأخير للأمم المتحدة ذو علاقة بالاعتراف بدولة فلسطين يجب أن يجبر إسرائيل على الالتزام بالقانون الدولي المتعلق بالبحار والذي يمنح الدولة الفلسطينية السيطرة على

ضمن حملة "سويماً من أجل أرضنا" المركز العربي للتطوير الزراعي يوزع ١٥٠ خزان مياه على المزارعين في المناطق الحدودية

وأعرب عدد من المزارعين الذين استفادوا من حملة توزيع الخزانات عن ارتياحهم بعد تسلمهم الخزانات، مشيرين إلى أن الحملة لبت جزء من احتياجاتهم الضرورية. وأعربوا عن أملهم في استمرار المركز العربي للتطوير الزراعي لتقديم أشكال متنوعة وإضافية من الدعم والمساعدة للمزارعين المتضررين.

الذي يعانون منه، واستمرار الاعتداءات الإسرائيلية التي تسبب لهم خسائر مادية. وأوضحت أن المشروع الذي اختتمه المركز، مؤخراً كان قد شمل على عدة حملات لدعم المزارعين بشكل عام والمتضررين في المناطق الحدودية بشكل خاص، في إطار تطبيق إستراتيجية المركز لدعم الفئات المهمشة ومن بينهم المزارعون.

في سياق مشروع "نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين" وهدفت حملة توزيع الخزانات إلى دعم المزارعين المتضررين من الاعتداءات الإسرائيلية والذين تعرضوا لخسائر مادية بسبب هذه الاعتداءات. وقالت منسقة المشروع عبير أبو شاويش: أن الحملة استهدفت مزارعين فقراء من هم بأمر الحاجة للمساعدات في ظل الواقع المعيشي

الجذور وزع المركز العربي للتطوير الزراعي خزانات مياه الشرب على عدد كبير من المزارعين في المناطق الحدودية في محافظتي الوسطى وخانيونس. وجاء توزيع الخزانات التي بلغ عددها نحو 150 خزان بسعة ألف لتر، واستفاد منها نحو 125 مزارع ومزارعة، ضمن حملة "سويماً من أجل أرضنا" التي نظمتها المركز

استمرت عدة أيام وهدفت إلى حرث الأرض وغرسها ببذور القمح

المبادرة المحلية "نشطاء من أجل المقاومة" تطلق حملة "بذور المقاومة من أجل الحرية والسلام 2012"

واستصلاحها وزراعتها ببذور القمح. وقال صابر الزعائن منسق فعاليات المبادرة المحلية: أن الحملة التي يقوم عليها الشباب المنتمون للمبادرة المحلية هدفت إلى مساعدة المزارعين في أراضيهم وتأكيد تمسكهم بأراضيهم ومساندتهم في الثبات عليها. وأضاف في حديثه للجذور: الوصول للمناطق الحدودية جاء نتيجة لصدوم هؤلاء المزارعين وثمره لعمل المقاومة الشعبية فيها، وكذلك تنويع جهود المؤسسات الشريكة في الحملة، معتبراً أنها جاءت بمثابة التأكيد على رسالة الصمود والمقاومة في المناطق الحدودية والعمل على إعادة الحياة للأراضي الزراعية فيها.

بتنفيذ مشاريع لإعادة حفر آبار للمياه واستصلاح مساحات واسعة من الأراضي الزراعية التي كانت جرفتها قوات الاحتلال في السنوات الماضية. وشملت غرس نحو 310 دونم ببذور القمح تعود لنحو 13 مزارعاً حيث قام اتحاد لجان العمل الزراعي وبرنامج المساعدات الشعبية النرويجية بدعم وتمويل حملة بذور القمح. كما قام فريق متطوعي المبادرة المحلية بالتعاون مع المزارعين والعمل على تأهيل وتجهيز مساحة 30 دونماً من الأراضي الزراعية منها حوالي 20 دونم نجح المزارعون ومتطوعو المبادرة المحلية بالوصول إليها

سمحت بالوصول إليها عقب اتفاق التهدئة الأخير، حيث أن هذه الأراضي الزراعية الواقعة عند مسافة أمتار قليلة من السياج الحدودي، كان الاحتلال الإسرائيلي يمنع الوصول إليها منذ العام 2004 وحتى قرار السماح بالوصول إليها مؤخراً. كما شارك في الحملة وفد من الشباب القومي العربي الذي زار قطاع غزة بالتزامن مع فعاليات الحملة والذين نفذوا أعمالاً زراعية جنباً إلى جنب مع المتطوعين في الحملة والمزارعين المستفيدين منها. واستفاد من فعاليات الحملة عدد كبير من مزارعي القمح والشعير والذين عبروا عن ارتياحهم من حملة التطوع والمساندة، مطالبين

بيت حانون/ الجذور أطلقت المبادرة المحلية في بيت حانون (نشطاء من أجل المقاومة الشعبية) حملة تطوعية ومساندة للمزارعين في المناطق الحدودية، استمرت لعدة أيام، بمشاركة العشرات من المتطوعين الشباب من كلا الجنسين. وشملت الحملة التي جاءت بعنوان "بذور المقاومة من أجل الحرية والسلام 2012" تكثيف العمل الزراعي في هذه المناطق مساندة المزارعين في حرث وتأهيل أراضيهم للزراعة، وبذر حبوب القمح والشعير فيها. يشار إلى أن الحملة تركزت في المناطق الزراعية الحدودية التي كانت سلطات الاحتلال



متطوعون يبذرون القمح في أراضي فلسطينية محايدة للمواقع العسكرية الفلسطينية

الجدور تحاور منسق المشاريع في برنامج

N P A تعمل في مجالات التنمية والإغاثة والحقوق السياسية وستواصل تنفيذ مشاريع مخصصة لصالح الصيادين والمزارعين في المناطق التمويل يقدر بنحو 400 مليون دولار سنوياً

مقابلة خاصة بالجدور

أجرى المقابلة وأعدّها للنشر: خليل الشيخ

قال محمود حمادة منسق المشاريع في NPA: أن منظمته هي منظمة نرويجية غير حكومية تعمل في نحو 30 دولة في العالم من ضمنها فلسطين، موضحاً أنها تواصل تنفيذ مشاريع ذات طابع إنساني وسياسي وتنموي في فلسطين.

أضاف: أن عمل المنظمة يتعلق طبقاً للأحداث الجارية في فلسطين خصوصاً المتعلقة بقطاع الزراعة والصيد البحري، موضحاً أن التطورات الأخيرة التي لحقت عقب العدوان الإسرائيلي على القطاع دفعت منظمته إلى الاستمرار بجدية في دعم القطاع الزراعي وقطاع الصيادين والنظر إلى توسيع نطاق نشاطاتها في مجالات الإغاثة والتنمية.

وأشار حمادة إلى الأنشطة والفعاليات التي تنفذها منظمته في مجالات أخرى غير القطاع الزراعي كمجالات التعليم ودعم الفئات المهمشة مثل العمال وتنمية الشباب، وكذلك في مجال الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني.

كما تحدث عن مصادر تمويل المنظمة وحجم موازنتها المخصصة لدعم مشاريعها في فلسطين. حول هذه الموضوعات وأخرى أجرت الجدور المقابلة التالية مع منسق المشاريع في NPA.

وفيما يلي نص المقابلة .

ما هي طبيعة عمل منظمته ودورها في فلسطين وغزة تحديداً؟

"NPA اختصار لبرنامج المساعدات الشعبية النرويجية" وهي منظمة نرويجية غير حكومية تأسست في العام 1939، وتعمل في نحو 30 دولة في العالم، من ضمنها فلسطين، ويتركز عملها في إطار العمل الإنساني والسياسي، حيث تعمل في المجال السياسي من خلال برنامج مكافحة الألغام والحد من انتشار القنابل العنقودية والأسلحة التي تمس بحياة وسلامة الإنسان في المناطق ذات النزاعات المسلحة. أما في فلسطين يعمل

برنامج المساعدات الشعبية النرويجية ضمن برنامج طويل الأمد وهو برنامج إغاثي وتنموي تأسس في العام 1996 ويشمل قطاع غزة والضفة الغربية والقدس، من خلال مكتب رئيسي في قطاع غزة، ولا يوجد مكتب في إسرائيل أو الضفة الغربية على غير بعض المنظمات الدولية نظراً لشروط إسرائيل بتسجيل عمل المنظمة وهو ما ترفضه المنظمة النرويجية لاعتبارات سياسية.

كيف تتعامل منظمته مع الواقع المعيشي الصعب في قطاع غزة؟

NPA تعتبر أن القضية الفلسطينية ليست قضية إنسانية فحسب بل هي قضية سياسية بالدرجة الأولى وأن

الأزمات التي تحصل في فلسطين وقطاع غزة هي ليست كوارث طبيعية بل من تدخل الإنسان أي بمعنى استمرار الاحتلال الإسرائيلي. تقوم NPA من خلال برنامج الطوارئ في قطاعي الزراعة والتعليم بتنفيذ مشاريع ذات طابع إغاثي وإنساني لكن هذه المشاريع ليست العمل الأساس في عمل NPA إنما الأساس هو تنمية المجتمع والارتقاء بعمل منظمات المجتمع المدني للقيام بدورها والمساهمة في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

ما هو تأثير عمل منظمته على الواقع الزراعي المتردي في قطاع غزة؟

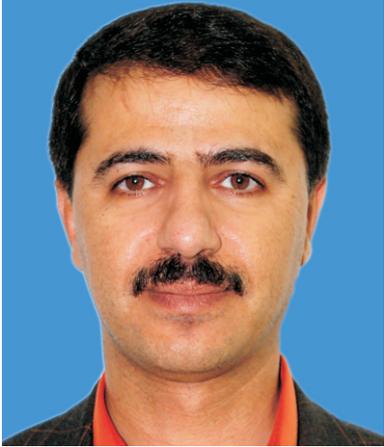
NPA تعمل في القطاع الزراعي ضمن جانب إغاثي تبعاً للأحداث الجارية، ولمعالجة ما ينجم عن التطورات السياسية المتعلقة بالاحتلال وأثرها على القطاع الزراعي، كإغلاقات ومنع التصدير التي تدفع إلى تنفيذ مشاريع منها: تسويق المنتجات الزراعية الفلسطينية بسعر مقبول يوفر الربح الملائم للمزارعين. وكذلك تقوم NPA بتنفيذ مشاريع استصلاح أراضي بعد أعمال التجريف الإسرائيلية وإعادة قدرة المزارعين على استئناف عملهم في الزراعة وتمكينهم من الصمود على أراضيهم، بالإضافة إلى تنفيذ مشاريع لتحسين واقع المزارعين وتمكينهم من معرفة حقوقهم وحشد

صفوفهم ومن ضمنها مشروع "نحو تشكيل شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين" الذي ينفذه المركز العربي للتطوير الزراعي منذ شهر نيسان حتى شهر ديسمبر من العام 2012.

بعد قرار السماح بدخول المزارعين إلى المناطق الحدودية، كيف ستطبق منظمته خطتها وإستراتيجية عملها لاستثمار هذه المناطق؟

حتى اللحظة لم تصدر أية اتفاقات رسمية ومكتوبة، ولم يعلن عن اتفاقات حول الدخول إلى هذه المناطق بشكلها الرسمي، ما علمنا به في NPA ومن خلال أنباء شفوية عن منظمات الأمم المتحدة، فإنه يسمح للمزارعين بالعمل في المناطق الحدودية التي تبعد عن الجدار الفاصل بنحو 100 متر والمسافة من صفر وحتى 300 متر عن الجدار فإن الاحتلال يمنع دخول الآليات والمعدات إليها. وعلى الرغم من ذلك إلا أن NPA لديها مشاريع وبرامج مستمرة في مجال الطوارئ والتنمية لاسيما المنفذة مع اتحاد لجان العمل الزراعي والمركز العربي للتطوير الزراعي من أجل تثبيث عمل هؤلاء المزارعين وأصحاب الأراضي في المناطق الحدودية وتلك التي رُفِع عنها الحظر مؤخراً. وللعلم فإن هذه المناطق التي سُمح بدخولها والوصول إليها

المساعدات الشعبية النرويجية NPA



خصصت للنفقات التشغيلية والمكتب الرئيس في العاصمة النرويجية "أوسلو". وحول الشق الثاني من السؤال نعم، هناك رؤية لزيادة ميزانية NPA من أجل الاستثمار في القطاع الزراعي، خصوصاً بعد رفع الحظر عن المناطق الحدودية، وأن الشهر الماضي شهد جهود حثيثة من قبل NPA لزيادة التمويل بنحو مليون وربع المليون دولار من أجل زيادة مشاريع القطاع الزراعي والتعليم منها سيكون نحو 75% في قطاع غزة.

أما عن مصادر التمويل فهي من ثلاث مصادر الأولى من قبل وزارة الخارجية النرويجية المختصة لبرامج الطوارئ، والمصدر الثاني من الوكالة النرويجية للتنمية NORAD وهي التي تقوم بتمويل مشاريع تنمية طويلة الأمد، والمصدر الثالث في تمويل NPA هي مساعدات مقدمة من الشعب النرويجي من خلال التعاون مع بعض المؤسسات النرويجية مثل الاتحادات العمالية واتحاد البلديات حيث أن اتحاد العمال النرويجي من أكبر هذه المؤسسات التي تقدم الدعم المالي لـ NPA.

التعليم ضمن مشروع الطوارئ وهو مشروع يشمل تزويد طلبة الجامعات الفقراء برسوم جامعية وتنظيم دروس للتقوية المدرسية وتقديم معينات سمعية وبصرية للتلاميذ المحتاجين وتنفيذ مشاريع توعوية حول مكافحة العنف في المدارس والدعم النفسي والاجتماعي. وكذلك تقوم NPA بالعمل مع فئات الشباب والعمال وباقي الفئات والمهمشة من حيث حملات ومشاريع التثقيف حول الحقوق الإنسانية وحشد صفوفهم وتقوية روابطهم النقابية، ومساعدة العمال على تحصيل حقوقهم المالية من قبل المشغلين الإسرائيليين عبر مؤسسات حقوقية مختصة، بالإضافة إلى أن NPA تنفذ مشاريع في مجال الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني والتعريف بالقرارات الأممية الداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني السياسية كحق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة، وكذلك تنفيذ أنشطة مدرسية حول هذه الحقوق وتوثيق ارتباط اللاجئين بقراهم التي هاجروا منها في العام 1948 ودعم القضية الفلسطينية في المحافل الدولية، علماً أن من هذه المشاريع ما ينفذ في محافظات الضفة الغربية أيضاً.

ما هو حجم ميزانية NPA في الأراضي الفلسطينية وهل هناك رؤية لزيادتها وما هي مصادر تمويل منظماتكم؟

حجم تمويل NPA خلال السنة الأخيرة قدر بنحو أربعة ملايين دولار صرف منها نحو ثلاثة ملايين دولار، على مشاريع تنفذها مؤسسات المجتمع المدني بالشراكة مع NPA والنصف مليون الباقية

للشعب الفلسطيني الحدودية بعد رفع الحظر عنها وتوجهات لزيادته في المرحلة القادمة .

وهناك آفاق للتنمية في هذه المناطق، وستوضح معالم العمل خلال الربيع الأول من العام 2013، حيث أن NPA بصدد إعداد مقترحات للحصول على تمويل مناسب ويتلاءم مع خطة وإستراتيجية عملها.

وماذا عن قطاع الصيد البحري بعد توسيع المنطقة البحرية المسموح العمل فيها؟

القرار بتوسيع المساحة البحرية المسموح فيها ممارسة عمل الصيد من ثلاثة أميال إلى ستة أميال بحرية لا يفيد عملية الصيد، وهذه المساحة ما تزال لا توفر الأفق الكافي للصيادين من أجل ممارسة عملهم، ولكن ذلك أفضل مما كان حيث أن NPA تعمل لدعم الصيادين من خلال مشاريع طوارئ يتم من خلالها مساعدة الصيادين من خلال تزويدهم بالمعدات اللازمة، لاسيما ذلك المشروع الذي بدأ في شهر أكتوبر من العام 2012 وسيستمر لغاية شهر نيسان من العام 2013 بقيمة 200 ألف دولار، حيث تم توزيع أجهزة تحديد المواقع الجغرافية على الصيادين ومولدات كهربائية وشباك للصيد استفاد منه نحو 500 صياد.

وهل لديكم مشاريع تتعلق بغير الواقع الزراعي وماذا عنها؟

بالإضافة إلى العمل في القطاع الزراعي تعمل NPA في مجال

تعتبر من المناطق المهجورة منذ 12 عاماً وكانت تخضع لعمليات عسكرية، لذا فإنه من المتوقع أن يتواجد بها مخلفات قتالية وأجسام مشبوهة، ومن المقترض أن يتم البدء ومن خلال مكتب الأمم المتحدة بمعالجة الألغام وتنظيف المنطقة من المخلفات القتالية، وعند الانتهاء من ذلك فيجب إخضاع المناطق الحدودية لاستصلاح بيئي وزراعي وإعادة الاعتبار لمشاريع البنية التحتية فيها وتجهيزها بمياه الري.

بعد قرار رفع الحظر عن المناطق الحدودية كيف تنظر منظماتكم للعمل المشترك مع مؤسسات المجتمع المدني فيما يتعلق بتطوير الواقع الزراعي فيها؟

NPA تعمل في إطار تنسيقي كامل مع المؤسسات الدولية والرسمية والأهلية العاملة في القطاع الزراعي، وكذلك مع القطاع الزراعي في شبكة المنظمات الأهلية للوصول إلى أفضل آلية للعمل في هذين القطاعين ضمن تحديد أولويات احتياجات هذه المناطق، بمعنى تحديد الأولويات القصوى وبلورة بدايات العمل فيها من حيث إزالة الألغام والاستصلاح الزراعي، والبنية التحتية وإيجاد مصادر للري الزراعي وفحص مدى صلاحيات التربة للزراعة والاستثمار، وحتى بحث كيفية استخدام المياه المعالجة وتمديد خط لنقلها على طول المناطق الشرقية،

خلال مؤتمر نظمه المركز العربي للتطوير الزراعي بغزة

تتمة المنشور على الصفحة الأولى

واعتبروا أن تقديم مساعدات للمزارعين لدعمهم ومساندتهم في أعقاب الكوارث السياسية التي لحقت بهم خصوصاً تلك المتعلقة بالاحتلال، لا تلبى ما يطمح له المزارعون من تأسيس صندوق التعويضات، الذي يحفظ لهم كرامتهم. جاء ذلك خلال مؤتمر عقده المركز العربي للتطوير الزراعي، في الثالث عشر من شهر ديسمبر، في قاعة فندق البيتش، بحضور ممثلين عن وزارة الزراعة في قطاع غزة ومؤسسات زراعية والعشرات من أعضاء لجان المزارعين ومزارعين رياديين.

وجاء المؤتمر بعنوان "التعويض ضد الكوارث الطبيعية حق لكل مزارع فلسطيني" ضمن مشروع نحو تشكيل شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين" الذي ينظمه المركز العربي للتطوير الزراعي، وبتمويل من برنامج المساعدات الشعبية النرويجية.

وبدء المؤتمر الذي تكون من جلستين بمدخلتها قدمتها عبير أبو شايش منسقة المشروع تحدثت فيها حول واقع القطاع الزراعي بشكل عام، وأهمية تأسيس الصندوق الذي يكفل تعويض المزارعين عن الكوارث.

الجلسة الأولى

في الجلسة الأولى قدم محمود حمادة منسق المشاريع في برنامج المساعدات الشعبية النرويجية مداخلة قال فيها: أن مؤسسته تعمل وفق برنامجين ثابتين، قطاع الزراعة والمزارعين، الأول: عبر دعم حقوق المزارعين وتنفيذ برنامج تنموي منذ العام 1997 بالشراكة مع نحو 13 مؤسسة محلية من المجتمع المدني. وأضاف: أما البرنامج الثاني فهو بتعلق بقطاع الطوارئ الذي يعمل في مجموعة أنشطة لفصح الانتهاكات الإسرائيلية والعمل في برنامج حملات المقاطعة للمنتجات الإسرائيلية.

وتحدث حمادة حول دور قطاع الزراعة في دعم الناتج القومي من الأمن الغذائي، موضحاً أن هذا القطاع مستهدف من قبل الاحتلال. وأعرّب عن دعم مؤسسته لخطط التوافق حول إنشاء صندوق تعويض المزارعين، مرحباً ببدايات جمع الصف الفلسطيني لتكون أولى الحلقات نحو توحيد صفوف المزارعين في كل من قطاع غزة والضفة الغربية.

من جانبه قدم محسن أبو رمضان مدير المركز العربي للتطوير الزراعي كلمة خلال المؤتمر تحدث فيها حول ضرورة دعم فكرة تعويض المزارعين عن الكوارث الطبيعية مشيراً إلى أن فكرة تأسيس الصندوق هي فكرة قديمة جديدة مع العاملين في المجال الزراعي لاسيما في ظل عدم وجود شبكة أمان لقطاع الزراعة الفلسطيني. وقال: يساهم القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي من جهة وكذلك امتصاص العمالة من جهة أخرى وخلق فرص عمل، مشيراً إلى أن إستراتيجية عمل المركز تسعى إلى دعم الفئات الفقيرة والمهمشة من المجتمع والتي تتركز غالباً في قطاع المزارعين والعمال، دون الاهتمام بقطاع رجال الأعمال أو الفئات غير الفقيرة من المجتمع. وأكد ضرورة وجود قانون خاص أو مواد قانونية ضمن قانون الزراعة تدفع السلطة الوطنية والمؤسسات الزراعية والقطاع الخاص لتأسيس الصندوق بمشاركة فاعلة من المانحين، ويدرار من قبل مجلس إدارة يستطيع التدخل لحماية المزارعين من الكوارث الطبيعية.

وحدد أبو رمضان أن فكرة التعويض بالتركيز على الكوارث الطبيعية دون التطرق للكوارث السياسية المتعلقة بالاحتلال، مشيراً إلى أن الأخيرة يجب أن تُعالج بملاحقة إسرائيل في المحاكم الدولية عن جرائمها بحق القطاع الزراعي والمزارعين.

من جهته قدم أكرم أبو دقة مدير دائرة المنظمات الأهلية في وزارة الزراعة في غزة مداخلة تحدث فيها حول خسائر القطاع الزراعي عن الموسم الماضي والتي قدرت بنحو 5 مليون دولار، مشيراً إلى أن آلية لتعويض المزارعين عن هذه الخسائر لم تكن واردة لدى الوزارة، بل اقتصر التعويض على تقديم مساعدات عينية والية خاصة بمساندة المزارعين. وأكد أنه ليس لدى وزارة الزراعة في غزة أو حتى في الضفة الغربية رؤية واضحة لتعويض المزارعين عن الكوارث الطبيعية. ودعا المؤسسات المعنية ومنظمات المجتمع المدني بضرورة وضع رؤية متكاملة لمواجهة أي كارثة مستقبلية. وأضاف أبو دقة: في قطاع غزة اصدر مجلس الوزراء قراراً بإنشاء صندوق لدعم المزارعين استطاع دعم بعض المزارعين المتضررين عبر مساعدات بسيطة لم تلب حاجة هؤلاء المزارعين. ورداً على سؤال لأحد المشاركين قال أبو دقة: أن تأسيس صندوق لتعويض المزارعين يجب أن يكون من خلال سن قانون من قبل المجلس التشريعي لافتاً إلى دور وزارته في المشاركة في سن مثل هذا القانون.

الجلسة الثانية

وفي الجلسة الثانية قدم تيسير محيسن مدير برنامج المناصرة وبناء القدرات في الإغاة الزراعية كلمة بدأها بالإشارة إلى الأزمات المالية والاقتصادية العالمية وعلاقتها بقطاع الاستثمار، مؤكداً ضرورة إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي في دول العالم الثالث.

وقال: في التجربة الفلسطينية يجب وقف التدهور الراهن في القطاع الزراعي والعمل على رفع مساهمة هذا القطاع في إجمالي الإنتاج العام، مطالباً بجبر الضرر الذي لحق بالزراعة الفلسطينية خلال العشرة أعوام الأخيرة والناجم عن

الاعتداءات الإسرائيلية، ومعالجة القصور في السياسات والتشريعات المتعلقة بالزراعة وخط التنمية.

كما تحدث المحامي في مركز الديمقراطية وحقوق العاملين علي الجرجاوي حول الواقع القانوني لتأسيس صندوق لتعويض المزارعين ملخصاً ذلك في محورين الأول: أهمية وجود قانون لتعويض المزارعين عن الكوارث الطبيعية مشيراً إلى بعض بنود قانون الزراعة رقم 2 للعام 2003. واعتبر أن مثل هذا القانون يحفظ كرامة المزارع المتضرر ويحول دون توسله من أجل إعادة زراعة أرضه أو استصلاحها من جديد، مؤكداً أن المزارع بحاجة لمن يحافظ على حقوقه ويحميه من خطر الكوارث. أما المحور الثاني الذي تحدث عن الجرجاوي فهو يتعلق بمشروع قانون التعويض الذي تم تبينه في العام 1999، مشيراً إلى أثر الانقسام في تخييب هذا المشروع. وأوضح أن المجلس التشريعي في قطاع غزة لا يعلم بوجود مثل هذه المسودة التي تلخصت في 48 مادة وكان من المفترض أن تقدم وزارة الزراعة هذه المسودة إلى رئيس المجلس التشريعي لعرضه على المجلس إلا أن ظروف الانقسام حالت دون ذلك.

وتابع: إلا أن وزارة الزراعة في رام الله قدمت مسودة القانون تحت اسم إنشاء صندوق لتعويض المزارعين وتم تحويله إلى ديوان الفتوى والتشريع الذي أعده بصيغة قانونية وإعادته للتشريع مع نهاية العام 1999 وقد تم مخاطبة عدد من الوزارات لإبداء الملاحظات.

وشمل المؤتمر على الكثير من المداخلات التي قدمها ممثلون عن مؤسسات محلية ومزارعون رياديون طالبت بضرورة الإسراع في معالجة القصور الرسمي والأهلي في القطاع الزراعي بشكل عام.



متحدثون ومشاركون في المؤتمر

خلال مؤتمر بعنوان "حماية المزارعين والأراضي بعد رفع الحظر"

تنمة المنشور على الصفحة الأولى

جاء ذلك خلال التوصيات التي خرجت بها الجلسة الأولى للمؤتمر الذي نظمه المركز العربي للتطوير الزراعي في فندق البيتش بغزة، في الثالث من شهر ديسمبر تحت عنوان "حماية المزارعين والأراضي الزراعية بعد رفع الحظر" ضمن مشروع "نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين". كما أوصى المتحدثون بضرورة زيادة المساحة البحرية المخصصة لعمل الصيادين لتتراوح ما بين سبعة إلى 12 ميل بحري. وبدء المؤتمر الذي شارك فيه العشرات من المسؤولين وممثلي المؤسسات المختصة والدولية ولجان المزارعين الرياديين بمدخلة قدمتها عبير أبو شاويش منسقة مشروع "نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين الذي ينظمه المركز العربي، تحدثت فيها عن واقع المناطق الحدودية قبل رفع الحظر عنها واحتياجات المزارعين هناك.

وقدم الدكتور نبيل أبو شمالة مدير دائرة التخطيط بوزارة الزراعة في حكومة غزة مداخلة تحدثت فيها جهود الوزارة لتنفيذ برامج تنموية في المناطق الحدودية بعد رفع الحظر عنها، مشيراً إلى أنه قد يتم استخدام المياه المعالجة في تنشيط حالة الري الزراعي بعد سلسلة حملات تدمير آبار المياه في السنوات الأخيرة، خصوصاً وأن معظم تجميع هذه المياه يقع في المناطق الشرقية من قطاع غزة. وقال: يمكن التنسيق مع المؤسسات الأهلية والقطاع الخاص من أجل تطوير واقع المناطق الحدودية، مشيراً إلى ثمة رؤى مشتركة معها بهذا الخصوص. من جانبه قدم شتيل استنور المدير الإقليمي لبرنامج المساعدات

الشعبية النرويجية مداخلة تحدثت فيها حول نشأة عمل البرنامج في قطاع غزة وحصره على تنمية دعم المزارعين الفلسطينيين في أراضيهم وتحسين واقع المناطق الحدودية التي تم رفع الحظر عنها. وقال يجب استثمار الإنجاز الذي تحقق مؤخراً في تحسين واقع السكان والمزارعين بالشراكة مع المؤسسات الحكومية والدولية وأيضاً المحلية. من جهته قدم محسن أبو رمضان مدير المركز العربي للتطوير الزراعي مداخلة قال فيها أن المؤتمر جزء من حملة يقوم بها المركز لدعم التنمية في المناطق الحدودية، لافتاً إلى أهمية استمرار حركة النضال الشعبي وتعزيز صمود المزارعين عبر التوثيق الإعلامي واستمرار فضح انتهاكات الاحتلال ضد المزارعين، وكذلك التنسيق مع الجهات الراعية للواقع الزراعي في القطاع من أجل تنميته وتحسينه في المناطق التي رفع عنها الحظر. ودعا أبو رمضان إلى تقديم رؤى وأفكار تنويرية وخطية للوصول إلى أفضل استثمار في المناطق الحدودية، مشيراً إلى الدور الهام الذي يقوم به شركاء المركز في العمل في هذا المجال. بدوره قدم أمجد الشوا مدير شبكة المنظمات الأهلية مداخلة تحدثت فيها حول واقع المناطق الحدودية قبل رفع الحظر عنها، مشيراً إلى حركة التضامن مع أصحابها، والتواصل مع المنظمات الدولية والمحلية بهذا الخصوص وتمكين المزارعين والسكان للتشبث بأرضهم. واستعرض بعض من

الانتهاكات التي مارسها الاحتلال بحق أصحاب الأراضي والصيادين في البحر، حتى بعد تطبيق بنود اتفاق التهدئة حيث أشار إلى اعتقال العشرات من الصيادين في الأيام القليلة الماضية واحتجاز المراكب.

الجلسة الثانية

وفي الجلسة الثانية أوصى المتحدثون بضرورة إنشاء صندوق لتطوير المناطق المسموح الدخول إليها بعد اتفاق التهدئة وكذلك تنمية الواقع الزراعي والمتعلق بعمل الصيادين ليكون التضامن فعلي ويلبي احتياجات المزارعين والصيادين. وأكدوا ضرورة استمرار الجهود الدبلوماسية لتعزيز الصمود على الأرض وتحقيق التنمية المستدامة في قطاع غزة واستمرار حالة التضامن الشعبي والدولي مع أصحاب الأراضي الحدودية.

فمن جانبه قدم صلاح عبد العاطي من الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن مداخلة تحدثت فيها حول الانتهاكات التي كان المواطنون يتعرضون لها من قبل الاحتلال الذي خالف كل المواثيق الدولية. وأضاف: بعد الحصول على الدولة في الأمم المتحدة والإنجاز الذي تحقق بفعل المقاومة والصمود الشعبي يجب رفع سقف المطالب نحو الحقوق الفلسطينية، لافتاً إلى أن قانون البحار على سبيل المثال سمح بالسيطرة على 30 ميل بحري لصالح حركة الصيد وليس فقط إلى ستة أميال. وأكد أهمية إيجاد نظام سياسي موجد يطبق إستراتيجية وطنية تقود من انتصار إلى انتصار.

من جهته قدم صهيب الهندي ممثلاً عن مركز العمل التنموي مداخلة تحدثت فيها عن جهود المركز في تلك المناطق والمتعلقة برفع مستوى صمود المزارعين، مشيراً إلى أن مشاريع عمله جاءت بعد دراسة لاحتياجات المزارعين وفق تنوع مناطقهم الجغرافية. وقال: تلقينا تقدير من الحكومة في غزة حول القيمة الإجمالية للتطوير في المناطق الحدودية بعد رفع الحظر عنها والتي قدرت بنحو 24 مليون دولار، لافتاً إلى أن المركز يقدر أن ذلك أقل بكثير مما يحتاجه أصحاب المناطق الحدودية إذا ما تم شمل الاحتياجات الأساسية من بنى تحتية وطرق وتعليم وصحة. وأكد أن تلبية خطة التنمية في تلك المناطق تحتاج إلى إجراء دراسات مستفيضة متخصصة.

من جهته قدم صابر الزعانين منسق المبادرة المحلية "نشطاء من أجل الإنسانية والمقاومة الشعبية" مداخلة خلال المؤتمر شرح فيها الانتهاكات التي يواجهها سكان المناطق الحدودية منذ العام 1994 مروراً بالفترة التي أعقبت الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب في العام 2005، وحتى العدوان الأخير على القطاع وما تلاه من اعتداءات إسرائيلية حتى بعد اتفاق التهدئة قبل نحو أسبوعين. وأشار الزعانين إلى معاناة المواطنين الذين تم ترحيلهم من المناطق الحدودية على مر السنوات الماضية وحاجتهم لاستعادة منازلهم وممتلكاتهم فيها. واستعرض بعض احتياجات هؤلاء المواطنين من إعادة تأهيل منازلهم وآبار المياه والطرق، وشبكات الكهرباء والبنى التحتية وإعادة كل مقومات الحياة في تلك المناطق بالإضافة إلى استمرار حركة التضامن الشعبي معهم.



السيد / استنور يتحدث في المؤتمر



جانب من المؤتمر

الفيديو كونسفرانس

للمزارعين الفلسطينيين (نعمل)

قبل دوائر متخصصة ومنسجمة مع مستوى الكادر المكلف وطبيعة النشاطات المخطط لها باستمرار والبرامج هي :

اولا : برنامج حقي

يعتبر برنامج حقي هو البرنامج الاساسي في عمل النقابة ، حيث يعمل هذا البرنامج على توحيد جهود المزارعين وتنسيق عمل تنظيماهم الزراعية والريفية في سبيل الدفاع عن حقوقهم واستردادها والدفاع عن مصالحهم وتحصيلها ، كما يسعى هذا البرنامج الى تجنيد الموارد اللازمة والامكانيات وتوظيفها في حملات منظمة ومدروسة بهدف التأثير والضغط على اصحاب القرار واصحاب الشأن ويستند البرنامج في عمله على فلسفة التعبئة والتشديد ورفع وعي المزارعين اتجاه قضاياهم ، ويقوم على ادارته دائرة خاصة في هيكلية النقابة الادارية (دائرة الضغط والمناصرة والاعلام) .

ثانيا : برنامج رزقي

هذا البرنامج تم تصميمه للمساعدة في تحقيق اهداف النقابة الخاصة بتحسين الظروف الاقتصادية للمزارعين الفلسطينيين ، حيث يعمل هذا البرنامج بشكل تخصصي في القضايا الانتاجية وبالتحديد في رفع ربحية المزارع الانتاجية كما ونوعا مستندا في العمل على توفير الموارد المالية لتعزيز راسمال ومساندة عمليات الشراء والتسويق الجماعي وتفعيل العلاقات مع المزارعين والقطاع الخاص وتعزيز العمل التعاوني الخلاق ومفاهيم العونة الفلسطينية الاصيلية ويقوم على ادارته دائرة خاصة في هيكلية النقابة الادارية (دائرة العمل التعاوني وحماية السوق).

ثالثا : برنامج مستقبلي

برنامج مستقبلي هو برنامج يسعى الى ايجاد صناديق التكافل والتضامن الاجتماعي بين المزارعين انفسهم حيث يقوم البرنامج على تأسيس صندوق التقاعد وصناديق الحماية الاجتماعية والتكافل الاجتماعي التي تهتم بالاحتياجات الاساسية الخاصة بالرفاه ورفع المستوى الاجتماعي والصحي للمزارعين واسرهم وفق المفاهيم الدولية للحماية الاجتماعية واسبس الحياة الكريمة والعمل اللائق ويقوم على ادارته دائرة خاصة في هيكلية النقابة الادارية (دائرة التكافل والحماية الاجتماعية) .

رابعا : برنامج علمي

لقد تم تصميم هذا البرنامج ليكون برنامج ارشادي وتنقيفي يعتمد على بناء القدرات والتوجيه في كافة المجالات الفنية والادارية والمفاهيم العصرية الحديثة والمتجددة لكافة الاحتياجات الخاصة بالمزارعين والقطاع الزراعي ويقوم على ادارته دائرة خاصة في هيكلية النقابة الادارية (دائرة بناء القدرات والتوجيه) .

تحدث إلياس الجلدة ممثل عن النقابات الصحية حول ضرورة تأسيس جسم موحد للمزارعين الفلسطينيين بصرف النظر عن التسمية القانونية له ، لافتاً إلى أن قانون النقابات المهنية عاجز عن تأسيس نقابة للمزارعين باستثناء إقراره لقانون نقابة المحامين ، موضحاً أن باقي النقابات في قطاع غزة جاءت تحت مسمى جمعية نقابة وتؤسس تحت هذا الاسم كجمعية نقابة المهندسين ، جمعية نقابة أصحاب مصانع الخياطة ، أو جمعية نقابة مصانع البلاستيك ، على سبيل المثال لا الحصر .

بدوره قال أسامة الحاج أحمد رئيس النقابة العامة للعاملين بالبتر وكيموايات أنه يجب تحديد من المستفيد من نقابة المزارعين المنوي بحث كيفية تأسيسها وتحديد فئة المنضمين إليها ، متسائلاً هل هم العمال العاملين في مجال الزراعة أم أصحاب الأراضي الزراعية المُشغلين لهؤلاء العمال . وأضاف بناءً على ذلك يجب تحديد الاهداف المرجوة من النقابة ، معتبراً أن الظروف الراهنة كانت سبباً في حالة التخبط التي تعاني منها الحركة النقابية .

وأكد عصام دواس ممثلاً عن الجمعية التعاونية لزراعة التوت الارض في بيت لاهيا ، حق جميع المزارعين وأصحاب الأراضي الزراعية الانضمام لنقابة عامة للمزارعين كما في محافظات الضفة الغربية . وأجمع المشاركون في اللقاء عبر مداخلات منفردة على ضرورة استمرار الجهود في تأسيس النقابة العامة للمزارعين في قطاع غزة وتوحيدها مع النقابة العامة للمزارعين في الضفة الغربية لتكون نقابة عامة لجميع المزارعين في فلسطين .

← الاستفادة منها ونفضل أن يكون أي نشاط سنقوم به في غزة بالترابط مع النقابة في الضفة الغربية . وأضاف نقدر دور مركز الديمقراطية وحقوق العاملين في تمكين العمال وتعريفهم بحقوق ودوره في رفع التوعية لديهم ونحن معنيون بالتعاون مع المركز على اساس وحدة الحركة النقابية الفلسطينية . أوضح ابو رمضان أن في قطاع غزة لجان تابعة لمنظمات زراعية أهلية مختلفة تمت عبر مشاريع نفذتها هذه المنظمات ، معبراً عن أسفه في أن العلاقة مع لجان المزارعين تنتهي بانتهاء المشروع المُنفذ ، لذا يجب وضع اسس راسخة لتأسيس نقابة للمزارعين تدافع عن حقوقهم ، حيث بدأت الفكرة بمحاولة تأسيس إطار وبلورة اتصالات مع نقابة المزارعين في الضفة على رأسها جهاد عبدو ، مشيراً إلى أن الفكرة قد تعززت من خلال تنفيذ مشاريع مشتركة بين المركز العربي للتطوير الزراعي والنقابة فيما يتعلق بدعم انتاج الزيتون وحماية موسم القطف من الاعتداءات الإسرائيلية . وأضاف أتوقع ان يستغرق مشروع تأسيس نقابة للمزارعين في قطاع غزة وقتاً طويلاً ، لكنه يجب أن يستمر وصولاً لتأسيس نقابة تشمل كل المزارعين الفلسطينيين مؤكداً استعداد المركز العربي لاحتضان كل الاجتهادات والنقاشات خلال السنوات القادمة ، التي حتماً سيتخللها حملات وأنشطة فعلية للنضال من اجل حقوق المزارعين المتمثلة في التعويضات والتأمينات وزيادة موازنة القطاع الزراعي وتعزيز التبادل وتسويق المنتجات الزراعية من جهته .



جانب من اللقاء

← وأضاف : أن حصول فلسطين على دولة مؤقتة وإن كان ذلك لا يغير من واقع الاحتلال شيئاً لكنه سيمنح بتضاعف الجهد السياسي والدبلوماسي نحو إدانة إسرائيل في سيطرتها على الأراضي الحدودية ومعاقبتها ، على حرمانها للفلسطينيين من الاستفادة من البحر الذي تمنع المدنيون من الدخول إليه وفق ما تتبج الاتفاقات الدولية . أكد ضرورة استخدام اليات سياسية وعسكرية لإجبار إسرائيل على التراجع ووقف عدوانها وانتهاكاتها بحق الفلسطينيين في الأرض والبحر . وحول ضرورة تغيير السياسات المتعلقة بالقطاع الزراعي ويقصد هنا التشريعات والقوانين شدد المدعون على أهمية إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي ومنحه فرصة أكبر في التوجه العام لسياسات الدولة والسلطة والإسراع في سن قوانين تعزز من الحقوق الاجتماعية للمزارعين .

خلال اللقاء الثاني من نوعه عبر

النقابة العامة

النقابة العامة للمزارعين الفلسطينيين: هي نقابة تأسست في أوائل شهر ايار لعام 2009 لتمثيل المزارعين الفلسطينيين وتدافع عن مصالحهم وتسعى لتحصيل ونيل حقوقهم الوطنية والاقتصادية، وتعمل على تحسين ظروفهم الاجتماعية، لتصل بهم الى الحياة الكريمة وعمل لائق مستدام .

رؤيا النقابة

حياة كريمة وعمل لائق للمزارعين الفلسطينيين في وطن حر .

رسالة النقابة

تسعى النقابة من اجل تحقيق رؤيتها وتطلعاتها العمل على تنظيم المزارعين وحشد طاقاتهم وتنسيق جهودهم وصولاً الى نقابة ممثلة للمزارعين الفلسطينيين قادرة على بناء اوسع حركة زراعية ريفية فلسطينية ضاغطة وقادرة على التأثير ايجابياً على اصحاب القرار والمؤسسات الاهلية والرسومية المحلية والعربية والدولية في سبيل تحقيق اهدافها كما تعتمد النقابة في عملها على النضال النقابي المتواصل والالتزام الاخلاق بقواعد الحكم الرشيد وقيم النزاهة وتعتبر نفسها جزءاً من حركة النضال الوطني والعالمي ضد الظلم والاستبداد .

الهدف الاستراتيجي

تحسين الظروف الحياتية الاقتصادية والاجتماعية للمزارعين الفلسطينيين وصولاً الى حياة كريمة وعمل متواصل ولائق .

الاهداف المرحلية

- التصدي للاعتداءات الاسرائيلية وتثبيت المزارعين فوق اراضيهم .
- تمثيل المزارعين والدفاع عن مصالحهم وحقوقهم .
- توحيد جهود المزارعين وتجميع طاقاتهم بشكل كفؤ وفعال .
- توفير الخدمات الصحية والاجتماعية والتكافلية .
- وتعزيز مفاهيم وقيم النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد .
- استدامة النقابة .

فلسفة عمل النقابة

تعتمد فلسفة عمل النقابة في عملها ونضالها بالاساس على قيم ومبادئ ومعايير العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والمساواة واستخدام العلوم الادارية والمالية العصرية والاكثر حداثة وتقدم

برامج النقابة

انطلاقاً من فلسفة النقابة في الممارسة الابداعية للعلوم الادارية العصرية فان النقابة تقوم بتصميم برامج متخصصة لتحقيق اهدافها بشكل كفؤ وفعال، حيث يتم قيادة نشاط هذه البرامج من

المركز العربي يبحث تأسيس نقابة للمزارعين في قطاع غزة بالتنسيق مع النقابة العامة للمزارعين في الضفة الغربية

غزة / الجذور
عقد المركز العربي بالتنسيق مع مركز الديمقراطية وحقوق العاملين بغزة لقاءاً تنسيقياً مع النقابة العامة للمزارعين في محافظات الضفة الغربية عبر الفيديو كونفرنس. وشارك في اللقاء الذي تحدث فيه محسن ابو رمضان مدير المركز العربي للتطوير الزراعي وجهاد عبدو نقيب المزارعين في الضفة الغربية، وحشد كبير من ممثلي لجان المزارعين الرياديين والنقابات المهنية في قطاع غزة. وبدء اللقاء بمداخلات تعريفية من المشاركين، ثم كلمة افتتاحية قدمتها عبير أبو شايوش منسقة مشروع "نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين الذي ينظمه المركز العربي للتطوير الزراعي بتمويل من برنامج المساعدات الشعبية النرويجية، شرحت فيها خطوات وفعاليات المركز من أجل التنسيق لتأسيس نقابة للمزارعين في قطاع غزة. يشار إلى أن هذا اللقاء هو الثاني من نوعه الذي جرى مع النقابة العامة للمزارعين في الضفة الغربية عبر الفيديو كونفرنس في إطار المشروع. فمن جانبه تحدث عبدو حول الحملات العدوانية التي يتعرض لها المزارعون في الضفة الغربية من قبل المستوطنين اليهود في حالي الاحتلال والاسلم، معتبراً أن المزارعين الفلسطينيين يقف كراس الحربة ضد المشروع الإسرائيلي الذي يستهدف الأرض والهوية الفلسطينية من خلال محاولات إبعاد المزارعين عن اراضيهم. وقدم موجزاً مختصراً حول الخطوات الأولى لتأسيس نقابة للمزارعين في

الضفة الغربية موضحاً أن النقابة التي تأسست قبل نحو عام كانت قد تأخرت في التأسيس وكان من المفترض أن تكون قبل ذلك بكثير. وأضاف: أمضينا نحو ثلاث سنوات ونحن نخوض نضال نقابي مع الجهات المختصة في السلطة الوطنية من أجل تأسيس النقابة وواجهنا في ذلك متاعب ومصاعب كبيرة بما في ذلك خطوات الإعلان عن انفسنا، إما نقابة أو لجان أو شبكة الأمر الذي يعمل على الدفاع عن حقوق المزارعين بعد ان تبين جلياً أن الازمة التي تواجه المزارعين هي أزمة حقوق وليست أزمة احتياجات، إلى أن تم تسجيل النقابة التي تواصل منذ تأسيسها في الاسـتـمـرار في الجهود المدافعة عن حقوق المزارعين.

واستعرض عبدو بعض البرامج التي تنفذها نقابة المزارعين في الضفة الغربية كاللجان المسمية ببرنامج حقي، برنامج رزقي، برنامج مستقبلي، وبرنامج علمي. من جانبه قدم أبو رمضان كلمة خلال اللقاء التنسيقي قال فيها: نؤمن بدور المنظمات الأهلية في عملية تحفيز النقابات الاجتماعية للدفاع عن حقوق الناس خصوصاً المهتمين منهم ونحن في المركز العربي نستهدف فئة المزارعين لما لهم من إسهامات في تحقيق الصمود بالتصدي للمخططات الإسرائيلية. أشار إلى التجربة الرائدة في الضفة الغربية بشأن تأسيس نقابة للمزارعين مشيراً إلى أنه يجب



عدد من المشاركين في اللقاء

تمة المنشور صفحة 4

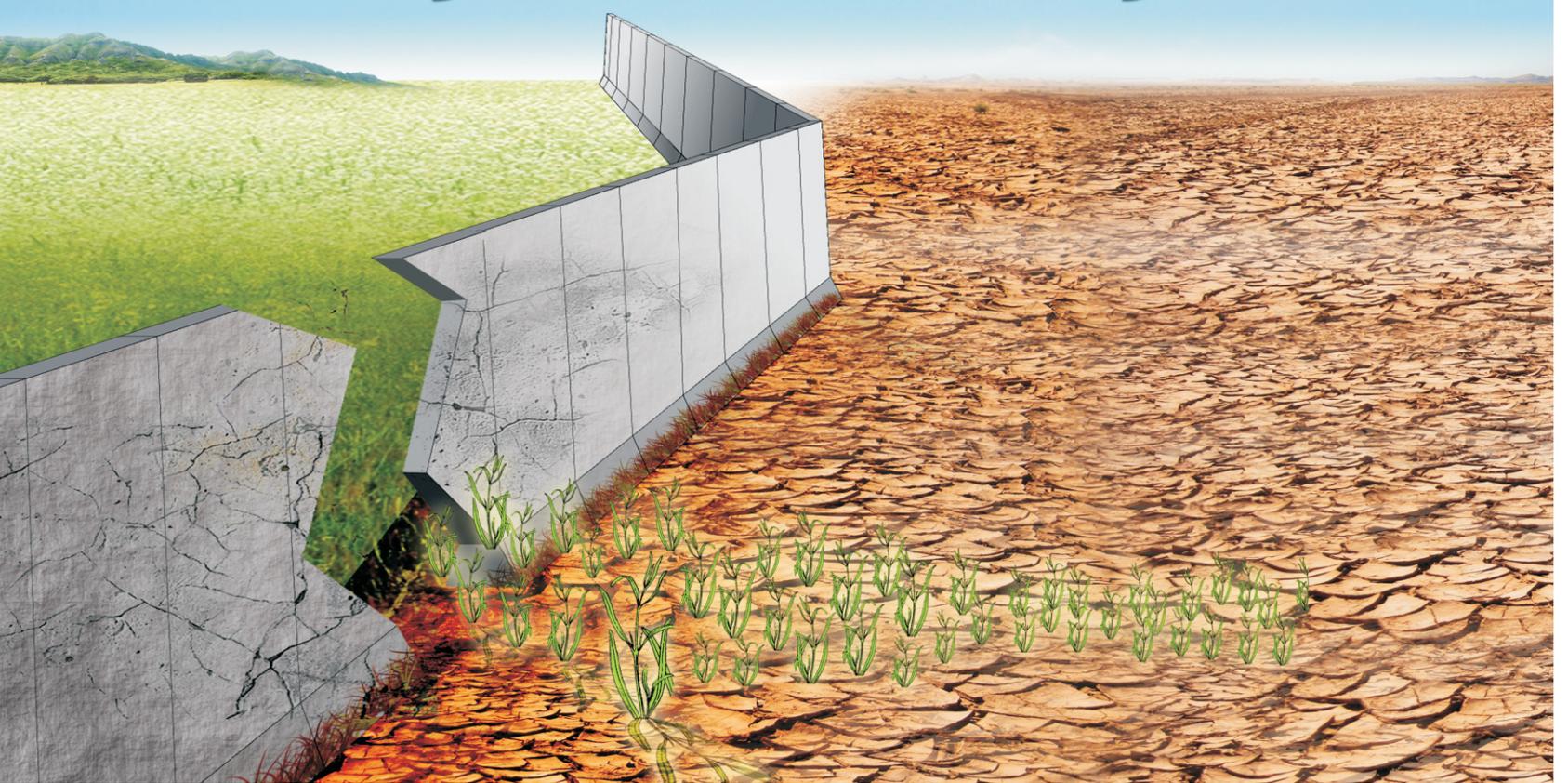
بالاعتراف بفلسطين دولة مؤقتة نحو إعادة الاعتبار العالمي لقضية الفلسطينية والتحرر من شروط التفاوض، لكنه أشار إلى مشهد الانقسام الخطير الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني منذ عدة سنوات، وهو ما قلل فرص حصول الفلسطينيين على حقوقهم من إسرائيل بما في ذلك السيطرة على الموارد أيضاً .

من جهته قال الدكتور نافذ المدهون المستشار القانوني في المجلس التشريعي أن التغييرات السياسية والميدانية التي وقعت مؤخراً فيما يتعلق بالأراضي الحدودية المحاذية للجدار مع دولة الاحتلال يجب أن يرافقتها تغييرات منطقية في إستراتيجية العمل والتوجه السياسي الفلسطيني. ←

صندوقتي من حقتي



سويماً لنحمي أرضنا



تنفيذ المركز العربي للتطوير الزراعي (ACAD)
بتمويل من المساعدات الشعبية النرويجية (NPA)
أبريل - ديسمبر 2012

